مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: دور الكونغرس الامريكي في صنع السياسة العامة الامريكية
اسم الكاتب: م.د. هدى احمد حسن
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/9739
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 12:13 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Journal of Anbar University for Law and Political Sciences
مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية
P. ISSN: 2706-5804 E.ISSN: 2075-2024
Volume 15- Issue 2- September. 2025
المجلد ١٥- العدد ٢ – ايلول ٢٠٢٥

The Role of the US Congress in Making American Public Policy

[1] Lecturer. Dr. Huda Ahmed Hassan
Presidency of the University of Baghdad
1: Email: Huda.hasan@uobaghdad.edu.iq
2: Email:

Abstract:

The US Congress is one of the important institutions in the United States, because the policy-making mechanism depends on: the constitution in the first place, and the powers it has granted, and the legislation approved by Congress in its two branches: the House of Representatives and the Senate, and then the existing norms.

The research problem, which has been identified, is related to the roles played by Congress in making public policy in the United States. The importance of research on this topic is determined by the fact that the United States is an important country, and the formulation of public policies in it is important, with its internal and external dimensions, to determine the centers of power within the United States.

The tools of influence for Congress are determined in: legislation, oversight, holding office, approving the budget, and it has the authority to direct the impeachment of the President of the Republic.

DOI
https://doi.org/10.37651/aujlps.2025.160235.1525

Submitted: 25/4/2025
Accepted: 11/6/2025
Published: 1/9/2025

Keywords:
Congress
Senate
House of Representatives
President of the State
United States
Public Policy.

©Authors, 2024, College of Law University of Anbar. This is an open-access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

دور الكونغرس الامريكي في صنع السياسة العامة الامريكية

[١] م.د. هدى احمد حسن
[١] رئاسة جامعة بغداد

الملخص:

يعد الكونغرس الامريكي واحد من المؤسسات المهمة في الولايات المتحدة، لان آلية صنع السياسات تعتمد على : الدستور في المقام الاول، وما منحه من اختصاصات ، والتشريعات التي تقر من الكونغرس بفرعيه: مجلس النواب ومجلس الشيوخ، ثم الاعراف الموجودة.

ان المشكلة البحثية ، التي تم تحديدها ، ترتبط بالادوار التي يقوم بها الكونغرس في صناعة السياسة العامة في الولايات المتحدة. واهمية البحث في هذا الموضوع ، تتحدد بان الولايات المتحدة دولة مهمة ، وصنع السياسات العامة فيها ، مهم ، بابعاده الداخلية والخارجية ، لتحديد مراكز القوى في الداخل الامريكي.

لاتتحدد ادوات التاثير للكونغرس في: التشريع والرقابة وتولي المناصب واقرار الموازنة وله سلطة توجيه الاتهام لعزل رئيس الجمهورية.

الكلمات المفتاحية: الكونغرس، مجلس الشيوخ، مجلس النواب، رئيس الدولة ، الولايات المتحدة ، السياسة العامة.

المقدمة

ان الولايات المتحدة دولة مركبة وكبيرة ، والية صنع السياسة العامة فيها معقدة لانه تستحضر عدة قوى ومؤسسات مشاركاتها او تاثيراتها في صناعة السياسة العامة.

صناعة السياسة العامة ، هي العملية التي يتم بها تقدير احتياجات الدولة ككل ، من اطر تشريعية واجراءات تنفيذية ، ويدخل عليها البرنامج الحكومي ، بوصفه جزء متفاعل مع تلك الاحتياجات وفقا لرؤى الاطراف المشاركة في السلطتين التنفيذية والتشريعية.

في الولايات المتحدة توجد دولة فدرالية ، تتحدد فيها السلطات الاتحادية ، ويترك ما عداها للسلطات في الولايات ، وعلى الصعيد الاتحادي يوجد نوع من التوازن بين سلطتين : الكونغرس والرئيس، فكل منهما منتخب من قبل الشعب، وهو ما يعطيهما مركز قوة ، والموازنة بينهما تتفاعل لتعطي للسياسات العامة مركز قوة وليس صيغ توافقية، لان كل طرف يعمل على كسب الناخبين اليه ، في دورات انتخاب متعددة ومستمرة.

أولاً: اهمية البحث

يهتم البحث في موضوع ادوار الكونغرس الامريكي ، للبحث في المهام والاختصاصات التي يستند اليها الكونغرس ، والتي تتحدد بالاتي: التشريع والرقابة وتولي المناصب واقرار الموازنة وله سلطة توجيه الاتهام لعزل رئيس الجمهورية. والبحث في تلك الاختصاصات ، باعتبار ان الكونغرس يعد واحد من اهم المؤسسات الحكومية في الولايات المتحدة، ينتهي الى ان عملية صناعة السياسة العامة لا يمكنها ان تكون بعيدة عن مهام واختصاصات الكونغرس الذي يحدد او يشترك في تحديد الاطر العامة التي تحتاجها عملية صناعة تلك السياسة. ومن تلك المقدمة ، تتاتى اهمية البحث في هذا الموضوع.

ثانياَ: هدف البحث

ان الهدف من هذا البحث هو:

١- دراسة السلطات والمؤسسات التي تشارك بعملية صنع السياسة العامة في الولايات المتحدة.

٢- البحث في العوامل المؤثرة على دور الكونغرس الامريكي

٣- دراسة مداخل تاثير الكونغرس الامريكي

٤- معرفة مخرجات تاثير الكونغرس الامريكي على عملية صنع السياسة العامة في الولايات المتحدة.

ثالثاً: اشكالية البحث:

يطرح البحث الاشكالية ، بصيغة سؤال مركزي وهو:

كيف يؤثر الكونغرس في انشطة صنع السياسات العامة في الولايات المتحدة؟ ولماذا؟

ويتفرع عنه عدة تساؤلات فرعية وهي:

ما هي مؤسسات صناع السياسة العامة في الولايات المتحدة؟ واين موقع الكونغرس منها؟

ما هي العوامل المؤثرة على دور الكونغرس الامريكي في صناع السياسة العامة في الولايات المتحدة؟

ما هي مداخل تاثير الكونغرس الامريكي في صناع السياسة العامة في الولايات المتحدة؟

ما هي مخرجات تاثير الكونغرس الامريكي في صناع السياسة العامة في الولايات المتحدة؟

رابعاً: فرضية البحث:

سيعمد البحث لاثبات فرضية مؤداها (ان استناد الكونغرس على صلاحياته الدستورية افضى لزيادة تأثيره في صنع السياسة العامة بما يتلائم مع التطور الحاصل في فعاليات الحياة الامريكية)

خامساً: مناهج البحث:

يستخدم البحث المنهج التحليلي والمنهج النظمي للوصول الى تحليل الاشكالية والتحقق من الفرضية.

سادساً: هيكلية البحث:

تم تقسيم البحث الى ثلاثة مطالب ومقدمة وخاتمة ، وكالاتي:

المطلب الاول-العوامل المؤثرة على دور الكونغرس الامريكي في صنع السياسة العامة

المطلب الثاني-مداخل تاثير الكونغرس الامريكي في صنع السياسة العامة

المطلب الثالث-مخرجات تاثير الكونغرس الامريكي ومساهمته في صنع السياسة العامة

I. المطلب الاول

العوامل المؤثرة على دور الكونغرس الامريكي في صنع السياسة العامة

يعد الكونغرس واحد من اهم المؤسسات في الولايات المتحدة وهو يمثل السلطة التشريعية في البلاد، والنظام السياسي في الولايات المتحدة هو نظام فدرالي ، اي انه يوجد مستويين للسلطات :

١- **المستوى الاتحادي**، اي ان الدولة هي حاصل جمع عدد من الولايات التي التقت وكونت اتحاد فيما بينها ، وكانت الصيغة الاولى للاتحاد هي الدولة الكونفدرالية في سبعنيات القرن الثامن عشر عندما تم اعلان الاستقلال عام ١٧٧٦، ثم تم تغيير النظام وشكل الدولة الى الصيغة الاتحادية حسب دستور البلاد لسنة ١٧٨٩ ، وبحسب الصيغة الاتحادية فان السلطات الاتحادية تتكون من نظام رئاسي : رئيس الجمهورية وهو اعلى هرم السلطة التنفيذية ويتبعه عدد من الوزارات والوكالات الاتحادية، والسلطة التشريعية وتتمثل بمجلسين : مجلس النواب الممثل للشعب الامريكي ومجلس الشيوخ الممثل لحقوق والتزامات الولايات ، والسلطة القضائية الاتحادية [(١)]، والبلاد تعيش بحالة توازن بين مختلف مستويات السلطات الموجودة ، ناهيك عن التعاون فيما بينها، والدستور ورد بصيغة نصوص عامة ، وجرى عليه عدد محدود من التعديلات وعددها ٢٧ تعديل ، مما اعطى له صفة الدفع الى استقرار البلاد التي لم تشهد حالات من الازمات باستثناءات محدودة ومنها الحرب الاهلية في منتصف القرن التاسع عشر ، ثم ازمة الكساد العظيم عام ١٩٢٩ ، بعدها مرت على البلاد ازمات متقطعة ومنها المرتبطة بانهاء التحيز العنصري في منتصف القرن العشرين، والمتبقي ازمات اقتصادية متكررة تعرض لها النظام الراسمالي ثم يعاد تصحيح النظام باجراءات تفرضها الدولة.

---

(١) - منهل الهام عبدال عقراوي ، واخرون ، *الكونغـرس الأمريكـي دراسة تاريخية سياسية قانونية*، (عمان: دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، ٢٠٢١)، ص٤٧. وايضا : داود مراد حسين، *سلطات الرئيس الأمريكي*، (عمان: مركز الكتاب الاكاديمي ،٠ ٢٠١١)، ص٦٦ وما بعدها.

٢- **المستوى على صعيد الولايات**، الى جانب السلطات الاتحادية ، يوجد ٥٠ ولاية، ومقاطعة كولومبيا التي توجد بها العاصمة واشنطن، والى جانب ذلك يوجد عدد من الوحدات التابعة سياسيا واداريا للدولة الامريكية ولا ترتبط بالولايات الموجودة بالاتحاد وهي: كومنولث بورتوريكو، وكومنولث جزر ماريانا الشمالية، وجزيرة غوام، وجزر فيرجين الأمريكية، وساموا الأمريكية[١]. ولكل ولاية نظامها وتنظيمها الاداري ، ومجالسها التشريعية والتنفيذية والقضائية المستقلة.

ان في تلك المستويات عدد من القوى والعوامل التي تؤثر في قدرة الكونغرس الامريكي على ممارسة دوره واختصاصه بشكل عام. وسيتم الاشارة الى تلك الاختصاصات في نقطة اخرى من هذا البحث، وهنا يمكن الاشارة الى تلك القوى والعوامل كالاتي:

١-العلاقة مع السلطات والمؤسسات الرسمية

فالكونغرس يمثل السلطة التشريعية ، بمجلسيه ، وكل مجلس انما يمثل جانب للسلطة وممثل عن جهة محددة في الدولة الامريكية ، فمجلس النواب انما اريد به ان يكون ممثل عن الشعب الامريكي ، واعطيت له صلاحيات عدة ومنها اقرار الموازنة وينتخب المجلس من قبل الشعب كل سنتين، في حين ان مجلس الشيوخ اعطي له تفويض تمثيل الولايات وحقوقها وامتيازاتها في الدولة الامريكية وينتخب اعضاءه بنظم انتخاب لها خصوصيتها من قبل الولايات ، في نظام دقيق للموازنة في الاختصاص والتمثيل، وابرز موازن لسلطة الكونغرس هو الرئيس الامريكي بوصفه رئيس الدولة الاتحادية ، وينتخب بصورة غير مباشرة بحملة انتخابية تمتد لعدة اشهر، يختار فيها المرشحين ، ثم يختار الشعب منتخبين للرئيس عن كل ولاية في شهر تشرين الثاني ، ثم يقوم هؤلاء بانتخاب الرئيس الامريكي في كانون الثاني ، ما يهم هنا ان الدستور عظم من سلطات الرئيس الا انه يبقى دستوريا وعمليا مقيد بالتوجه للكونغرس في العديد من المفاصل الموجودة ، لكي يكون قادرا على ادارة الدولة وسياساتها العامة[٢]، والى جانب الرئيس توجد السلطة القضائية الاتحادية ، والتي لا يمكن تجاوز احكامها وارائها واجتهاداتها ، بوصفها حكم عند النزاع ، ومن ثم تتقيد سلطة الكونغرس في هذا الشان[٣].

---

(١) -مجلس حقوق الانسان، الامم المتحدة ، تاريخ الدخول ٢٢ شباط ٢٠٢٤، على الرابط:
https://docstore.ohchr.org/SelfServices/FilesHandler.ashx?enc=FhOD6sgqgzAhFXD9F%2FeKaFMm83LbFY75RhkIFGrig%2B6G6tl%2Fz4g9GFV4%2FghjwB3nvl%2FXkvjdMRvZRMlweZgfdLioeZ48%2FInb%2FBU%2FCPOcG%2F92poOPyToMA%2FSzKU0t2qlC

(٢) -ياسين محمد العيثاوي، *صنع القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية*، (عمان: مركز الكتاب الاكاديمي ،٠ ٢٠١٦)، ص١٠٨.

(٣) - منهل الهام عبدال عقراوي ، واخرون ، الكونغرس الأمريكي دراسة تاريخية سياسية قانونية، مصدر سبق ذكره ، ص١٨٧.

٢-العلاقة مع القوى الفاعلة في الحياة السياسية

توجد في الحياة السياسية الامريكية عدد من القوى الفاعلة ، واهمها الاحزاب السياسية الكبرى ، ناهيك عن الشخصيات السياسية المؤثرة ، وفيما يتعلق بالاحزاب واهمها الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي ، الاكثر تنظيما في الحياة السياسية فهما تجمع مصالح كبرى ، ويحضيان باغلب العضوية في المجلسين ، ورغم ان درجة الالتزام والتقيد بالتصويت الحزبي ضعيفة الا انه يبقى هناك نوع من التنسيق داخل الاحزاب ، ويفرض عدد المقاعد التي يحضى بها كل حزب حضوره في رئاسة مجلس النواب ، وفي عضوية اللجان الموجودة ، ومن ثم فان الكونغرس مقيد به، وطالما ان انتخاب المجلسين يتم في اوقات لا تتفق في احيان مع اوقات الانتخاب الرئاسي فان الامر يتيح دينامية كبيرة لتغير نظم الاغلبية في المجلسين عما عليه حزب رئيس الدولة ، بل قد يحدث اختلاف في الاغلبية بين المجلسين نفسيهما ، وهو ما استقر على ان يقوم المجلسين بتشكيل لجان مشتركة للنظر في تمرير التشريعات التي يتم التصويت عليها بطرق مختلفة بين المجلسين ، بل وفي النظر الى التشريعات التي تتعارض مع توجهات الرئيس الامريكي حتى لا يقع عليها الفيتو الرئاسي ، وبما يسمح باصدار التشريعات المناسبة[١].

٣-العلاقة مع جماعات الضغط والمصالح

وتوجد في الولايات المتحدة ظاهرة مهمة الا وهي ان اتساع مصالح الجماعات والقوى المختلفة ، في المجتمع والاقتصاد وحتى السياسة الامريكية ، دفع المشرعين الى قبول وجود لوبيات وجماعات ضغط تعمل بشكل مستقل لقاء اجور ، ويسمح لها بممارسة ضغوط ومساومات مع اعضاء الكونغرس بما يسمح باعادة صياغة تشريعات تناسب جماعات المصالح الوطنية والاجنبية الموجودة ، ومن ثم فان التشريع بقدر ما يخدم المصالح الامريكية الا انه يتم فيه تشذيبه من الاضرار بمصالح القوى التي تفوض اللوبيات لممارسة ضغوط من اجل احداث التوازن في الحقوق والمصالح[٢]

٤-العلاقة مع وسائل الاعلام والراي العام ومراكز البحوث

يعد النظام الاعلامي في الولايات المتحدة عامل دينامي ذو تاريخ ممتد لعدة قرون ، وتوجد وكالات اعلامية كبرى ، تسهم اخبارها وتحليلاتها في صناعة الاحداث المحلية والدولية في احيان ، ومن ثم فانها تمثل قوة ضغط كبيرة على كل المؤسسات الامريكية [٣]، والى جانب تلك الوسائل فان الراي العام يمثل قوة ضغط ايضا على الكونغرس، لان النواب

---

(١) -المصدر نفسه ، ص١٧٦.

(٢) -ريا قحطان الحمداني، *الإسلاموفوبيا جماعات الضغط الإسلامية في الولايات المتحدة الأمريكية : منظمة كير*، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع ، ٢٠١١)، ص٩٨-٩٩.

وايضا : خالد حماد عياد ، *أميركا وعملية السلام في الشرق الأوسط (١٩٧٣-٢٠١٣)*، (عمان: الان للنشر والتوزيع ، ٢٠١٧)، ص٧٥.

(٣) -للتوسع بشان اهمية وسائل الاعلام في الحياة السياسية الامريكية ينظر مثلا: عباسة دربال صورية، *السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي - الاسرائيلي في ظل النظام الدولي الجديد*، (عمان: الوراق للنشر والتوزيع ، ٢٠١٢)، ص٧١.

في المجلسين يتطلعون لاعادة الترشح والعضوية مرة اخرى ، ومن ثم لا يمكنهم الصدام مع الاتجاهات التي تظهر عما عليه الراي العام(١).

اما بخصوص مراكز الابحاث ، فانها هي الاخرى فاعلة في النظام السياسي الامريكي ، وتعيش حالة من التوافق مع مراكز القرار ، وفي احيان عدة تكون محطة لتدوير السياسيين ، اي ان العاملين في تلك المراكز يصعدون الى مناصب سياسية، او ان السياسيين بعد انتهاء اعمالهم ينتقلون للعمل في تلك المراكز. وتحضى تلك المراكز وتحليلاتها باهتمام السلطتين التشريعية والتنفيذية، بل واحيانا يطلب الراي الاستشاري من تلك المراكز في جلسات الاستجواب او جلسات الاستماع بشان القضايا المطروحة(٢).

II. المطلب الثاني

مداخل تاثير الكونغرس الامريكي في صنع السياسة العامة

ان وجود الكونغرس كسلطة تشريع في الولايات المتحدة ، ومن ثم كسلطة تاثير في صناعة السياسة الامريكية العامة ، يتطلب الاشارة هنا الى الادوات التي تمتلكها تلك السلطة لممارسة تاثيرها في السياسة العامة للبلاد.

ان تتبع دور الكونغرس وما منح له من اختصاصات ، بمجلسيه ، بموجب الدستور وما استقرت عليه الاعراف والممارسة العملية ، يتضح انه تلك الاختصاصات تتوزع على الاتي(٣):

١-التشريع

وهو اهم الاختصاصات الممنوحة الى كل المجالس التشريعية في العالم ، في النظم الديمقراطية ، واعتمادا على مبدأ الفصل بين السلطات ، والتشريع معناه ان تضع الامة ارادتها في ممثلين ، يقبلون وفقا لآليات ومبادئ ونظم محددة ، على قواعد تنظيم جوانب الحياة المختلفة ، بشرط ان تقع تلك التشريعات ضمن حيز لا يتعارض ومبادئ ونصوص الدستور الذي اعتمدته الشعوب ووافقت عليه بنظم اقرار وتصديق محددة ، وان لا يكون التشريع معرقلا لعمل الحكومات ، وان يكون التشريع هادف وذو مصلحة ، ومن حق جهات اخرى مثل رئيس الدولة او المحاكم المعنية رفض التشريع كليا او جزئيا او تعارض القواعد العامة في دستور البلاد ، بل انه في الولايات المتحدة يعطى للرئيس حق الفيتو الرئاسي لرفض

(١) -احمد محمد صبحي، "دور الكونغرس في صنع السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية"، (رسالة ماجستير ، عمان ، جامعة الشرق الاوسط، ٢٠٢٠)، ص٧٠-٧١.
وايضا : خالد عبد الاله عبد الستار، عبدالله عماد فاضل، "تأثير الاعلام والرأي العام في مؤسسات صنع القرار السياسي الأمريكي"، *المجلة السياسية والدولية، العدد ٤٧، الجامعة المستنصرية*، (٢٠٢١): ص ١٦١-١٦٢.

(٢) -المصدر نفسه ، ص٧٥-٧٨.

(٣) -قاسم علوان سعيد و كمال حسين ادهم ، "دور الكونغرس والرئيس الامريكي في احتواء البرنامج النووي الإيراني"، *مجلة تكريت للعلوم السياسية، جامعة تكريت* ، العدد ٩ ، (٢٠٢١): ص١٤-١٥.

تشريع ما خلال مدة محددة من صدوره ولا يوقع عليه لاعتماده ، ولا يمكن للكونغرس ان يتجاوز الفيتو الرئاسي الابتصويت باغلبية الثلثين ، وهو موضوع ممكن الا انه صعب نظرا لان للرئيس دعم حزبي داخل مجلسي الكونغرس[١]. ويرتبط بموضوع التشريع موضوع اخر الا وهو المصادقة على الالتزامات والمعاهدات الدولية ، وهي ان تتم عبر صيغة تشريع داخلي، وتحاول الولايات المتحدة في احيان تمرير بعض الالتزامات بصيغة اتفاقيات تنفيذية حتى لا ينظر بها الكونغرس ، ويتيح مرونة للرئيس في ادارة الشان الخارجي[٢].

٢-الرقابة

ان الرقابة هي المهمة الثانية التي تقع على عاتق السلطة التشريعية ، واقرارها التى في النظم الديمقراطية القائمة على فصل السلطات ، حتى لا تستاثر السلطة التنفيذية بالاختصاص وتتوغل على مؤسسات الدولة، وفكرة الرقابة مضمونها المراجعة وفقا لمعايير معتمدة ومحددة بنظام الدولة ، واهمها:

أ. التزام الدستور، وعدم التعارض معه في تجاوز المؤسسات والفصل بين السلطات او التعدي على الاختصاصات.

ب.التزام البرنامج الحكومي الذي بموجبه تم التفويض للحاكم بممارسة انتخابه ومنحه الثقة (في الانظمة البرلمانية)، وفي النظم الرئاسية الذي تم بموجبه منح الموافقة على تعيين الكابينة الوزارية

وتعد فكرة الرقابة على الدستور احد اهم ادوات السلطة التشريعية ، وفاعلة في الولايات المتحدة ، لهذا بقي التوازن قائما بين السلطات ، لان قوة الكونغرس انه مستمد من انتخاب الشعب له ، كما ان قوة الرئيس تستمد من كونه منتخب من الشعب. وبادراك الرئيس لوجود سلطة رقابة ، فانه لا يتجه الى الصدام مع الاختصاص الممنوح له بموجب الدستور، الى جانب ان اغلب الرؤساء يفتحون قنوات للعلاقة والتنسيق مع الكونغرس، بل ويتم اشراك اعضاء من الكونغرس في بعض المفاوضات خاصة التجارية لمنع حصول رفض لاحق من الكونغرس على الاتفاقيات التي تعقد، ويتعاون الرؤساء مع كل اعمال الرقابة التي يقوم بها الكونغرس بما يضمن حفظ نظام دولة القانون[٣]

---

(١) -محمد معتصم ، *النظم السياسية المعاصرة النظام البرلماني البريطاني، النظام الرئاسة الأمريكي، النظام شبه-الرئاسة الفرنسي، النظام السياسي المغربي*، (القاهرة: مؤسسة إيزيس، ١٩٩٣)، ص٣٦.
وايضا : الكونغرس الأمريكي يتجاوز فيتو ترامب لأول مرة ويقر موازنة الدفاع، تاريخ الدخول ١٢ اذار ٢٠٢٤، على الرابط: https://www.bbc.com/arabic/world-55511606

(٢) -منصف سليمي، *القرار السياسي الأمريكي*، (باريس: مركز الدراسات العربي-الأوروبي ، ١٩٩٧)، ص١٧١.

(٣) -نكتل عبد الهادي عبد الكريم محمد، *موقف الولايات المتحدة الأمريكية من القضية الفلسطينية ١٩٧٨ - ١٩٩٣*، (عمان : دار المعتز للنشر والتوزيع ، ٢٠١٦)، ص١١٥.

٣-اقرار الموازنة

ويعد اقرار الموازنة بموجب فكرة الفصل بين السلطات من اختصاص السلطة التنفيذية ، لان عليها مهمة تنفيذ البرنامج الحكومي ، الا ان الاعراف جرت ان السلطة التنفيذية تعد الموازنة العامة التي تناسب تصورها لكيفية ادارة برنامجها الحكومي وادارة الدولة وامتلاك القدرة لادارة الطوارئ والظروف المستجدة ، ثم يمرر البرنامج على السلطة التشريعية ، وللاخيرة سلطة القبول او الرفض او طلب التعديل او اجرء التعديل والمناقلة ، وهو ما يجري حتى في الولايات المتحدة ، وقد يتسبب ذلك بنوع من الضغط على الرئيس الامريكي لان السياسات العامة يعتمد تنفيذها في جزء منه على وجود التمويل المناسب ، وتغيير نسب التخصيصات المالية في الموازنة قد يوقف بعض البرامج في السياسات العامة ، والدستور يمنح سلطة المصادقة على الموازنة للكونغرس، ويدخل الرئيس والكونغرس احيانا مفاوضات وتوازنات لاقرار الموازنة بصيغ محددة[١]

٤-قبول تعيين المسؤولين في المناصب العليا

ان للرئيس الحق في ان يرشح من يراه مناسبا ، الا ان من حق الكونغرس فحص مدى قدرة المرشح على تولي المنصب وتمثيل الدولة الامريكية من خلاله ، وهو امر ينطبق على الوزراء والسفراء وقادة الوكالات العامة التي ترتبط بالرئيس ، وعدد اخر من المسؤولين الامريكان ، وفي احيان يجبر الكونغرس الرئيس على اختيار بديل للمرشح الذي عرضه ، ومن ثم فان تغيير شخص من كابينة الرئيس ، يفيد بممارسة ضغوط عليه لاجراء تصويب على السياسات العامة، او احداث تغيير فيها.

٥-سلطة توجيه الاتهام للرئيس

يتمتع الرئيس بحصانة سياسية ، الا انه قد يقع الرئيس في اشكاليات بعضها سياسية واخرى جنائية والموضوعات الجنائية تجمع الاتجاهات والنظم القانونية على المحاسبة ، الا ان الموضوع الجدلي هو الحصانة عن الاخطاء السياسية. وهذه من الاختصاصات المهمة التي اعطيت الى السلطة التشريعية ، فالرئيس طالما انه منتخب من الشعب اذا هو يمثل الامة لمرحلة زمنية محددة ، وهو مقيد بالدستور ، الا ان امكانية ان يقع في هفوات واخطاء موضوع ممكن ، وبعض الاخطاء لا تضر بمركز وحصانة الرئيس يتم تجاوزها من اجل استقرار الدولة، الا انه في الاخطاء السياسية الكبرى ومنها الاتهام بالخيانة او تعريض مركز الدولة للخطر او غيرها ، فان الرئيس يحال الى جلسة اتهام امام الكونغرس ، وللاخير بعد الاستجواب ان يتهم الرئيس ويرفع عنه الحصانة ، ويستبدل ، وجرت مرة واحدة اتهام الرئيس

(١) -محمد جمال ذنيبات، *النظم السياسية والقانون الدستوري مع شرح تحليلي للنظام الدستوري الاردني*، (عمان: دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣)، ص١٦٢.

بهذا الامر في عهد الرئيس نيكسون في سبعينيات القرن الماضي الا انه تم تسوية الامر بصفقة سياسية عندما تم الطلب منه الاستقالة[١].

٦-الاستجواب.

يمكن ان لا يقتصر الاستجواب على الرئيس وانما يمكن ان يمتد الى المسؤولين في الادارة الامريكية او المسؤولين عن الوكالات الاتحادية ، ويمكن ان يتخلله جلسات استماع الى خبراء او حتى جلسات استماع الى المسؤولين التنفيذيين ، من اجل ان يصل الكونغرس الى قرار مناسب بشان طريقة ادارة الدولة او ادارة الشان العام في موضوع محدد.

عموما ، ان تلك المدخلات تجعل الكونغرس قادر على ممارسة التاثير في السياسة العامة للبلاد بشقيها الداخلي والخارجي، لان اصل تلك السياسة انما هو اجراءات حكومية ، تتبع من قبل المؤسسات التنفيذية وتحتاج الى تداخل تشريعي وموارد حتى يمكن تطبيق تلك الاجراءات ، والكونغرس يعد احد ابرز السلطات التي تقف بموازاة قدرة الجهد الحكومي الامريكي على تنفيذ ما يصبو اليه في ادارة الدولة الامريكية ومؤسساتها.

ويتداخل موضوع المدخلات هنا مع مؤسسات وقى اخرى وسيطة، تعد فاعلة جدا في النظام السياسي الامريكي، وتؤثر على كل السلطات والمؤسسات، ومن ثم السياسات ، الا وهي: جماعات الضغط، ومنها مثلا: اللوبيات الصهيونية واهمها : الايباك (لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية) ، ولا يمكن ان تكون السياسة الامريكية بعيدة عن تاثيره وحضوره خاصة في الموضوعات التي تخص الكيان الصهيوني والقضية الفلسطينية وقضايا المنطقة العربية والشرق الاوسط، ويضغط اللوبي الصهيوني على كل من الكوغرس والسلطة التنفيذية، من اجل تحقيق المصالح الصيهونية[٢].

كما لا يمكن تجاهل تاثير الشركات، واهمها المجمع الصناعي العسكري، والشركات النفطية ، ومراكز راس المال الاخرى، وهي تقوم بتمويل الحملات الانتخابية للمرشحين في الانتخابات الرئاسية والتشريعية، ولها جماعات الضغط داخل الكونغرس، كما تمارس الضغوط عل السلطة التنفيذية لكي تخرج السياسات العامة بما يتفق ومصالح تلك الشركات[٣].

ولا يمكن تجاهل ادوار قوى اخرى مثل مراكز البحوث والدراسات ، فهي قاعدة مهمة لدراسة السياسات ، والتفاعل مع النخب وصناع السياسات، بل انها في كثير من الاحيان تطرح بدائل للسياسات الامريكية وتضعها امام صناع القرار.

---

(١) -أحمد نوري النعيمي، *عملية صنع القرار في السياسة الخارجية*، (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، ٢٠١١)، ص٧٦.

وايضا : إجراءات عزل ترامب: إحالة بنود الاتهام إلى مجلس الشيوخ وتكليف لجنة المدعين للمحاكمة، تاريخ الدخول ١١ نيسان ٢٠٢٤، على الرابط: https://www.france24.com/ar/20200115

(٢) -خالد حماد عياد ، *أميركا وعملية السلام في الشرق الأوسط (١٩٧٣-٢٠١٣)*، (عمان: الان ناشرون وموزعون ، ٢٠١٧)، ص٧٢.

(٣) -هيثم السباعي ، *آفاق العلاقات الدولية المعاصرة*، (المكتبة الرقمية الحرة، ٢٠٢٤)، ص١٩٢.

III. المطلب الثالث

مخرجات تاثير الكونغرس الامريكي ومساهمته في صنع السياسة العامة

ان السياسة العامة انما هي : " المبادئ والإجراءات التي تتخذها السلطات التنفيذية للدولة فيما يتعلق بالقضايا التي تطرح على اجندة تلك السلطات ، خلال مدة محددة ، بطريقة تتماشى مع الدستور والقانون والأعراف المؤسسية"(١)

ويرى البعض ان السياسة العامة انما هي خطة عمل في ضوء الاولويات التي تهتم بها السلطات التنفيذية ، وتستند الى : الدستور والغطاء التشريعي والاعراف السائدة ، والسياقات المؤسسية ، والبرنامج الحكومي (٢)

بعبارة اخرى ، فان السياسة العامة تهتم برصد المصالح الي يتوجب حمايتها وتعزيزها ووضع الاهداف اولا المراد الوصول اليها ، وتهتم بالوسائل المستخدمة ، بما لا يحدث صدام مع المنظومة القانونية والاجتماعية للدولة. وتلك الاهداف والوسائل (الاجراءات الحكومية) ، انما تعبر عن احد الاتي(٣):

١. التزام طبيعي لادوار ووظائف مؤسسات الدولة تجاه البيئات الداخلية والخارجية
٢. جزء منها يعبر عن البرنامج الحكومي الذي وصلت بموجبه للحكم، اي ما وضعه المسؤولين خلال مدة التنافس في الانتخابات، وتعهدوا للناخبين بتنفيذه ، وحصلوا بموجبه على شرعية التفويض له
٣. الجزء الاخر يستند الى مستجدات ، تظهر فجأة ، وتضطر الحكومة وضعها ضمن اجندات سياساتها مثل الازمات والكوارث وغيرها.

وكل من تلك الاجراءات بمختلف صيغتها انما تحتاج الى:

١) نص دستوري ، اي ان لا يتعارض الاجراء مع اي نص دستوري
٢) غطاء تشريعي، بوصفها اجراء مهم لتنظيم الاجراءات الحكومية
٣) موارد، ومنها وجود تخصيصات في الموازنة العامة لتنفيذ تلك الاجراءات الحكومية

---

(١) -ينظر:
G. Kilpatrick, Definitions of Public Policy and the Law , National Violence Against Women Prevention Research Center , Medical University of South Carolina, DEC 2019, IN: http://www.musc.edu/vawprevention/policy/definition.shtml

(٢) -ينظر:
W. Michael, Schuster II, For the Greater Good: The Use of Public Policy Considerations in Confirming Chapter 11 Plans of Reorganization, Houston Law Review, Vol. 46, p. 467, 2009, IN: http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1368469

(٣) -جيمس اندرسون، *صنع السياسة العامة*، ترجمة عامر الكبيسي ، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، ٢٠٠٩)، ص١٤-١٨.

٤) دعم شعبي والا لما حضي الاجراء الحكومي بغطاء الشرعية

والدولة هنا ممثلة بسلطاتها ومؤسساتها انما تتدخل تحت عنوان آخر ، بقرارات واجراءات لتوزيع القيم والموارد على المجتمع ، او تعمل على معالجة مشكلة ظهرت ، او انها تستخدم الامر لاعادة تشكيل المجتمع والدولة وفقا للبرنامج الحكومي الذي تم الاعلان عنه. فالسلطات تدخل عبر البرنامج الحكومي او ظهور مطالب بالتدخل او ضمن المهام المعروفة للدولة ومؤسساتها ، وتستخدم قراراتها ، واجراءاتها ، للوصول الى الغايات النهائية / توزيع الموارد ، الوصول الى قيم معينة ، القيام بعملية تنظيم ، ..[١].

وفي الولايات المتحدة ، ان صنع السياسة العامة لا يقتصر فحسب على الاجراءات المتخذة من قبل السلطة التنفيذية ، انما يمتد ليغطي ايضا كل القرارات المتخذة من قبل تلك السلطات لادارة شؤون الدولة ، وصياغة تلك الاجراءات وبضمنه صياغة القرار السياسي ، انما هو عملية معقدة في الدولة الامريكية ، لاعتبارات تتعلق بطبيعة النظام السياسي المركب ، وحجم المصالح التي تقف خلف كل اجراء يمكن ان تعتمده الحكومة، اذ تلجأ القوى والجماعات التي لها مصلحة من صدور سياسة ما ، الى اللجوء الى ادوات تاثير متعددة ، والتي تتم على الشقين التشريعي والتنفيذي، من اجل حماية مصالحها وتحقيق اهدافها. وتدخل موضوعة الحاجة لاعتماد سياسة او اجراء الى الكيان الحكومي مباشرة او عبر المؤسسات والوكالات المختلفة التي تتبع السلطة التنفيذية ، ويتم دراسته ، ان كان غير موجود في البرنامج الحكومي الذي على ضوءه تم انتخاب الرئيس بموجبه. ولا يمكن تجاهل هنا ان السياسة العامة تشمل شقين : الداخل، والخارج، وكل منهما يحتاج من السلطات الامريكية اعتماد اجراءات تكفل حماية المصالح وتحقيق الاهداف.

بعبارة اخرى، ان السياسة العامة قد تكون داخلية ، وتغطي كل الانشطة التي تقع داخل الولايات المتحدة ، وتقوم بها الوزارات والوكالات ذات الصلة ، وقد تمتد السياسة العامة الى الشان الدولي، نظرا لاتساع المصالح الامريكية دوليا ، وتقوم بوضع تلك السياسات وتنفيذها ، اي الفقرات التي تخص السياسات العامة الكلية الوزارات والوكالات المختلفة ، كما تقوم تلك الوزارات بتحويل السياسة العامة الكلية الى سياسة عامة اقطاعية اي تخص كل وزارة ووكالة ، لتنفيذها بشكل مستقل في اطار السياسة العامة للدولة الاتحادية.

ان حضور الكونغرس المباشر او غير المباشر في عملية صنع السياسة العامة ، يترتب عليه ان مخرجات تاثير الكونغرس الامريكي هنا ترتبط بوجود التوازن والتعاون ، اي ان الاختصاصات الممنوحة للكونغرس تسمح له ان يمرر التاثير بالسياسة العامة، خاصة في ظل وجود ما يعرف باللوبيات وجماعات الضغط ، داخل اروقة الكونغرس، والتي تحاكي احتياجات اصحاب المصالح الحقيقية من وجود سياسة عامة محددة، فيكون تاثير الكونغرس

(١) -غابرييل ألموند، جي .بنجهام باول الابن، *السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر : نظرة عالمية*، ترجمة هشام عبدالله، (عمان: الدار الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٨)، ص٨٢-٨٧.

عبر ادواته ، منتهيا الى تصويب تلك السياسات ، وجعلها تستجيب تشريعيا واجرائيا لمصالح قطاعات متعددة.

والشق الاخر لتاثير الكونغرس في السياسات العامة للدولة هو من خلال حاجة الحكومة الامريكية اي حاجة السلطة التنفيذية الى الكونغرس عبر مهامه واختصاصته ، فلا يمكن وضع وتنفيذ السياسات العامة بصورة مستقلة من قبل الحكومة من دون توفير الموارد والتشريعات ، في المقام الاول، وهي من بين ابرز الادوات التي يملكها الكونغرس لاحداث التاثير.

الخاتمة

ان الولايات المتحدة هي دولة كبيرة ومهمة ، ومن ثم فان البحث في ادوار المؤسسات داخلها يعد من بين الموضوعات المهمة. فالمؤسسات الامريكية كل منها ترتبط باحد السلطات الاتحادية او للولايات ، او ان يكون نظامها يتبع رقابة احد تلك السلطات ، والدولة الامريكية دولة اتحادية ، والى جانبه هي دولة رئاسية ، ينتخب الرئيس الاتحادي الى جانب الكونغرس الاتحادي من قبل الشعب ، وهو ما يعطي لكل منها عوامل ومقومات قوة كبيرة كون مصدر السلطة هو الشعب نفسه. والعلاقة بين السلطات تقوم على التوازن والتعاون ، بقصد ادارة الدولة.

ان تتبع صناعة السياسة العامة في بلد مثل الولايات المتحدة يلاحظ انه يشترك بها عدة مؤسسات ، فالعملية وان كانت بيد المؤسسات التابعة للسلطات التنفيذية ، تقوم مؤسسة الرئاسة بعملية وضعها كخطة عمل خلال مراحل وجودها في الحكم ، ثم تحيل تنفيذها الى الوزارات والمؤسسات الموجودة التابعة لها ، الا ان مؤسسة الرئاسة لا يمكنها ان تتجاوز السلطة التشريعية في البلاد ، بمجلسيها : النواب والشيوخ ، فالمجلس التشريعي انما له مهام متعددة ، ورغم ان الرئيس يصنع السياسة اعتمادا على الغطاء الدستوري، وما استقرت عليه الاعراف ، الا انه لا يمكنه ان يتجاوز العامل التشريعي ، ولا الرقابي ولا الموازنة ولا التعيينات ، بل وحتى قدرة الكونغرس على توجيه الاتهام للرئيس، فكل تلك الاختصاصات انما يحتاجها الرئيس او لا يمكنه تجاوزها عندما يقوم بعملية صنع السياسات العامة ، التي تحتاج اولا الى غطاء تشريعي ، وثانيا الى تمويل ، بوصفهما من اهم الاغطية لوضع تلك السياسات.

ان المداخل التي يمتلكها الكونغرس باعتباره بمجلسيه من اهم المؤسسات الموجودة في السياسة الامريكية ، انما تتحدد بما منحه الدستور من اختصاصات ، تلك الاختصاصات تسمح له بتعطيل دور المؤسسة التنفيذية ، ومن ثم يكون كل من المؤسستين مجبرة على التعاون المشترك ، بحكم اليات التوازن المتاحة لكل منهما. ولا يمكن ان يذهب كل طرف منهما الى اقصى مدى في الضغوط، لانه توجد انتخابات تشريعية ورئاسية ، لا يستطيع اي منهما تجاوز اهميتها له.

والمخرجات التي تلاحظ على التاثير الذي يمارسه الكونغرس، على صناعة السياسة العامة انما تتحدد بكون تلك السياسة انما تصنع وهي تراعي احتياجات اطراف متعددة ، كل طرف يوكل عنه اللوبيات المختلفة ، التي تعمل بموجب القانون في الكونغرس ، لكي يكون التشريع او اي عمل يقوم به الكونغرس متفقا مع مصالح الجهات التي تمثلها تلك اللوبيات ، ومن ثم فان التدخل الذي يقوم به الكونغرس المباشر وغير المباشر ، في صناعة السياسة العامة انما يوسع دائرة المصالح المتفقة مع السياسة العامة التي سيتم رسمها.

أولاً: الاستنتاجات:

١- ان النظام السياسي للولايات المتحدة هو نظام اتحادي ، وتعتمد النظام الرئاسي ، ومع ذلك يوجد نوع من التوازن والتعاون بين السلطتين التشريعية (بمؤسستيها مجلس النواب ومجلس الشيوخ) والسلطة التنفيذية بمؤسساتها واهمها مؤسسة الرئاسة.

٢- ان هناك عدد من العوامل المؤثرة على دور الكونغرس الامريكي في عملية صنع السياسة العامة في الولايات المتحدة ومنها : المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، والبيئة الاقتصادية والاجتماعية الموجودة ، ناهيك عن حضور العامل الخارجي الذي يمثل احد العوامل التي تستحضرها المؤسسات المعنية بالصنع ، تقديرا منها لكيفية حفظ االمصالح الامريكية.

٣- ان المداخل المعتمدة لوجود تاثير للكونغرس الامريكي في عملية صنع السياسة العامة ، انما تعتمد في المقام الاول على الاختصاص الممنوح للكونغرس وهو اختصاص متعدد واهمه: التشريع والرقابة واقرار الموازنة وقبول تعيين المسؤولين في المناصب العليا، وسلطة توجيه الاتهام للرئيس، ناهيك عن الاستجواب.

٤- وحضور الكونغرس المباشر او غير المباشر في عملية صنع السياسة العامة ، يترتب عليه ان مخرجات تاثير الكونغرس الامريكي هنا ترتبط بوجود الموازن والتعاون ، اي ان الاختصاصات الممنوحة للكونغرس تسمح له ان يمرر التاثير بالسياسة العامة، خاصة في ظل وجود ما يعرف باللوبيات وجماعات الضغط ، داخل اروقة الكونغرس، والتي تحاكي احتياجات اصحاب المصالح الحقيقية من وجود سياسة عامة محددة، فيكون تاثير الكونغرس عبر ادواته ، منتهيا الى تصويب تلك السياسات ، وجعلها تستجيب تشريعيا واجرائيا لمصالح قطاعات متعددة.

ثانياً: التوصيات:

يوصي البحث في ختامه ، بالاتي:

١. ان يتم التوسع بدراسة آليات صنع السياسة العامة في الولايات المتحدة ، حتى يسهل تمرير التاثير على سياسة تلك الدولة، خاصة عبر نظام اللوبيات الموجود داخل الولايات المتحدة.

٢. ان يتم التوسع بدراسة الكونغرس ، باعتباره احد اهم المؤسسات في الولايات المتحدة ، والمسؤول عن التشريع وغيره من الاختصاصات ، ومن ثم لا يمكن للسلطة التنفيذية ان تشرع باعمالها ما لم تنسق وتتعاون مع السلطة التشريعية.

قائمة المصادر

أولاً: الكتب:

١. أحمد نوري النعيمي، *عملية صنع القرار في السياسة الخارجية*، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، ٢٠١١.
٢. جيمس اندرسون، *صنع السياسة العامة*، ترجمة عامر الكبيسي ، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، ٢٠٠٩.
٣. خالد حماد عياد ، *أميركا وعملية السلام في الشرق الأوسط (١٩٧٣-٢٠١٣)*، عمان: الان للنشر والتوزيع ، ٢٠١٧.
٤. داود مراد حسين، *سلطات الرئيس الأمريكي*، عمان: مركز الكتاب الاكاديمي ،٠ ٢٠١١.
٥. ريا قحطان الحمداني، الإسلاموفوبيا جماعات الضغط الإسلامية في الولايات المتحدة الأمريكية : منظمة كير، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع ، ٢٠١١.
٦. عباسة دربال صورية، *السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي - الاسرائيلي في ظل النظام الدولي الجديد*، عمان: الوراق للنشر والتوزيع ، ٢٠١٢.
٧. غابرييل ألموند، جي .بنجهام باول الابن، *السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر : نظرة عالمية*، ترجمة هشام عبدالله، عمان: الدار الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٨.
٨. محمد جمال ذنيبات، *النظم السياسية والقانون الدستوري مع شرح تحليلي للنظام الدستوري الاردني*، عمان: دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣.
٩. محمد معتصم ، *النظم السياسية المعاصرة النظام البرلماني البريطاني، النظام الرئاسة الأمريكي، النظام شبه-الرئاسة الفرنسي، النظام السياسي المغربي*، القاهرة:مؤسسة إيزيس، ١٩٩٣.
١٠. منصف سليمي، *القرار السياسي الأمريكي*، باريس: مركز الدراسات العربي-الأوروبي ، ١٩٩٧.
١١. منهل الهام عبدال عقراوي ، واخرون ، *الكونغرس الأمريكي دراسة تاريخية سياسية قانونية*، عمان: دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، ٢٠٢١.
١٢. نكتل عبد الهادي عبد الكريم محمد، *موقف الولايات المتحدة الأمريكية من القضية الفلسطينية ١٩٧٨ - ١٩٩٣* ، عمان: دار المعتز للنشر والتوزيع ، ٢٠١٦.
١٣. ياسين محمد العيثاوي، *صنع القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية*، عمان: مركز الكتاب الاكاديمي ،٠ ٢٠١٦.

ثانياً: الرسائل والاطاريح الجامعية:

١-احمد محمد صبحي، "دور الكونغرس في صنع السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية"، رسالة ماجستير ، عمان ، جامعة الشرق الاوسط، ٢٠٢٠.

ثالثاً: البحوث باللغة العربية:

١- خالد عبد الاله عبد الستار، عبدالله عماد فاضل، "تأثير الاعلام والرأي العام في مؤسسات صنع القرار السياسي الأمريكي"، *المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية*، العدد ٤٧، (٢٠٢١).
٢- قاسم علوان سعيد و كمال حسين ادهم ، "دور الكونغرس والرئيس الامريكي في احتواء البرنامج النووي الإيراني"، *مجلة تكريت للعلوم السياسية، جامعة تكريت* ، العدد ٩ ، ٢٠٢١.

رابعاً: مقالات الانترنت :

١. إجراءات عزل ترامب: إحالة بنود الاتهام إلى مجلس الشيوخ وتكليف لجنة المدعين للمحاكمة، تاريخ الدخول ١١ نيسان ٢٠٢٤، على الرابط: https://www.france24.com/ar/20200115
٢. الكونغرس الأمريكي يتجاوز فيتو ترامب لأول مرة ويقر موازنة الدفاع، تاريخ الدخول ١٢ اذار ٢٠٢٤، على الرابط: https://www.bbc.com/arabic/world-55511606
٣. مجلس حقوق الانسان، الامم المتحدة ، تاريخ الدخول ٢٢ شباط ٢٠٢٤، على الرابط: https://docstore.ohchr.org/SelfServices/FilesHandler.ashx?enc

خامساً: المصادر الاجنبية:

1- G. Kilpatrick, Definitions of Public Policy and the Law , National Violence Against Women Prevention Research Center , Medical University of South Carolina, DEC 2019, IN: http://www.musc.edu/vawprevention/policy/definition.shtml
2- W. Michael, Schuster II, For the Greater Good: The Use of Public Policy Considerations in Confirming Chapter 11 Plans of Reorganization, Houston Law Review, Vol. 46, p. 467, 2009, IN: http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1368469